رفض إشكال «الوطنية العقارية»

قالت الشركة الوطنية العقارية إن محكمة أول درجة قضت برفض إشكالها في تنفيذ حكم سابق لصالح شركة سعاد التجارية، وذلك في جلسة الأحد 30 أبريل 2017.

وذكرت الشركة أواخر أبريل الماضي إن محكمة الاستئناف قضت بتعجيل الطعون المقدمة من الشركة ضد «شركة سعاد التجارية وشريكاها» لجلسة 7 مايو المقبل بدلا من 4 يونيو المقبل.

يشار إلى أن محكمة أول درجة قضت في 16 أبريل الجاري، بحجز إشكال الوطنية العقارية في تنفيذ حكم سابق لصالح شركة سعاد التجارية لجلسة 30 أبريل الجاري، للحكم.

نمو سنوي 200٪ نتيجة قفزة بالعقود الإنشائية وتراجع ملحوظ للنفطية

600 مليون دينار قيمة مناقصات الشركات المدرجة بالربع الأول

شريف حمدي

قفزت قيمة المناقصات والعقود التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة في البورصة الكويتية والتابعة لها خلال الربع الأول من 2017 مقارنة بذات الفترة في عام 2016 بنسبة 210٪، حيث بلغت قيمة العقود في الـ 3 أشهر الأولى من العام الحالي 604 ملايين دينار، فيما بلغت في الفترة المماثلة من 2016 نحو 195 مليون دينار، ويرجع السبب في ذلك لصفقة كبيرة بقيمة 329 مليون دينار فازت بها شركة تابعة لـ «جيران القابضة».

وفيما يلي أبرز النتائج التي تظهرها إحصائية أعدتها «وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة الأنباء» حول مناقصات وعقود الربع الأول من العام الحالي، حيث أظهرت أن 14 شركة كويتية مدرجة وتابعة لها فازت بالعقود البالغ عددها 24 عقدا.

● أكبر الصفقات بالربع الأول من 2017 (الجامبو)، كانت من نصيب شركة جيران القابضة عبر شركة الخليج المتحدة للإنشاء المملوكة بنسبة 99٪، وكانت بقيمة 329 مليون دينار وهي عبارة عن أعمال إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مجمع الوزارات بالجهراء، علما بأن الشركة حازت أقل الأسعار ولم تتسلم كتاب الترسية بعد.

● فازت شركة الامتياز للاستثمار من خلال شركاتها التابعة بـ 6 مناقصات محلية بقيمة إجمالية 104 ملايين دينار تشكل 17,5٪ من إجمالي قيمة العقود.

● لوحظ انخفاض في عدد وقيمة العقود التي تفوز بها المجموعة المشتركة بنسبة 86٪، حيث فازت خلال الربع الأول من العام الحالي بـ 3 عقود فقط بقيمة تقدر بـ 10 ملايين دينار، علما بأنها فازت في ذات الفترة من 2016 بـ 7 عقود قيمتها 71 مليون دينار.

● دخلت شركة «زين» عالم المناقصات من بوابة الكهرباء بمناقصة قيمتها 22 مليون دينار، وهي عبارة عن مشروع وزارة الكهرباء والماء الخاص بتطوير وإدارة وتشغيل منظومة العدادات الذكية وشبكة الاتصالات الخاصة بها بالكويت.

● وعلى مستوى الجهات المحلية التي تطرح المناقصات جاءت وزارة الاشغال العامة في الصدارة، وذلك من خلال طرح 4 مناقصات هي الأعلى قيمة، وتقدر بـ 446 مليون دينار تشكل نحو 74٪ من الإجمالي.

● جاءت شركة نفط الكويت في المرتبة الثانية من حيث طرح المناقصات، ذلك بـ 5 عقود قيمتها 38 مليون دينار تشكل 6,3٪ فقط من الإجمالي، علما بأن «نفط الكويت» عادة ما تطرح أكبر المشروعات التي تفوز بها الشركات المدرجة بالبورصة والشركات التابعة لها.

● لوحظ انخفاض لافت على مستوى المناقصات الخارجية التي فازت بها الشركات الكويتية من حيث القيمة بالربع الأولى، إذ بلغت قيمة عقدين فقط 12,6 مليون دينار تشكل 2,1٪ من الإجمالي.

● كما أظهرت الإحصائية أن المشاريع الإنشائية جاءت في الصدارة من حيث القيمة، حيث بلغت قيمة 4 عقود نحو 400 مليون دينار تشكل 66٪ من الإجمالي، وبالمقارنة مع ذات الفترة في 2016 ارتفعت العقود الانشائية بـ 375٪، حيث كانت القيمة 84 مليون دينار.

● بلغت قيمة المناقصات الخدمية 96 مليون دينار تشكل 12٪ من إجمالي القيمة، وهي أعلى من الربع الأول في 2016 بـ 500٪، إذ كانت قيمة العقود 16 مليون دينار.

● جاءت المناقصات النفطية في المرتبة الثالثة، بقيمة 70 مليون دينار تمثل نسبة 12٪ من الإجمالي، ويبدو أن العقود النفطية شهدت تراجعا لافتا بنسبة 18٪، حيث كانت قيمة العقود بالفترة المماثلة 86 مليون دينار.

● حلت المناقصات الكهربائية في المرتبة الرابعة، بقيمة 26 مليون دينار، وهي أعلى من الفترة المماثلة بـ 440٪، حيث كانت قيمة العقود الكهربائية 4,8 ملايين دينار.

● جاءت في المرتبة الخامسة المناقصات اللوجستية، إذ بلغت قيمتها 12 مليون دينار تمثل نسبة 1,9٪ من القيمة، ولم تكن حسب بيانات «الأنباء» عقود لوجستية في ذات الفترة من 2016.

وتمثل تلك الزيادة المضاعفة في قيمة المناقصات خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وخاصة في العقود الانشائية دلالة مهمة على حجم الاعمال والمشروعات التي يتم تنفيذها في اطار خطة التنمية الاقتصادية للكويت نيو كويت 2035 وتتضمن تلك الخطة 51 مشروعا تم الاعلان عن تفاصيل التكلفة الاستثمارية لـ 46 مشروعا منها بتكلفة اجمالية تصل الى 22 مليار دينار.

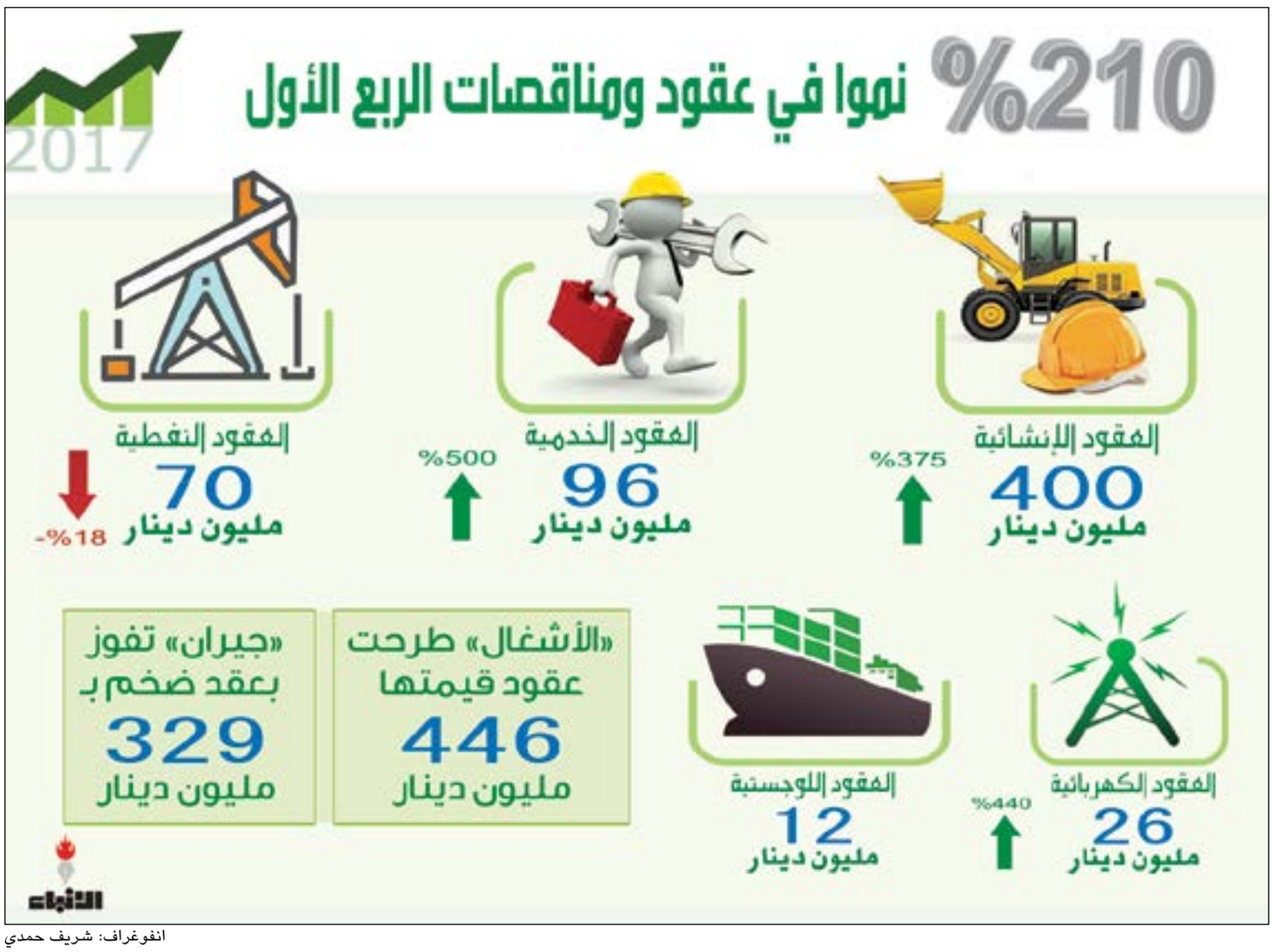

انفوغراف: شريف حمدي

صفقة جامبو لـ «جيران» بـ 329 مليون دينار تشكل 45٪ من الإجمالي

«الامتياز» في الصدارة بـ 6 عقود تتخطى قيمتها 100 مليون دينار

«زين» تدخل عالم المناقصات من بوابة الكهرباء بـ 22 مليون دينار

العقود الإنشائية بصدارة المشاريع بـ 400 مليون دينار تشكل 66٪ من القيمة

بلغت 2,1 مليار دينار بالربع الرابع من 2016

9٪ نمو سنوي للمدفوعات الإلكترونية داخل الكويت

مصطفى صالح

شهدت المدفوعات الالكترونية للمواطنين والمقيمين نموا سنويا بنسبة 9٪ الى 2,1 مليار دينار، وذلك خلال الربع الرابع من 2016 مقارنة مع 1,9 مليار دينار بنفس الفترة من 2015، فيما شهدت قيم معاملات السحب الآلي لنفس الفترة ثباتا نسبيا حيث بلغت 2,7 مليار دينار.

ووفقا لبيانات بنك الكويت المركزي، فقد بلغت قيمة الانفاق باستخدام البطاقات الائتمانية (البطاقات التي تلزم داخل الكويت، خلال الربع الرابع من 2016، نحو 145 مليون دينار، وبلغ الانفاق بالخارج 124 مليون دينار وبإجمالي داخل وخارج الكويت 269 مليون دينار.

فيما سجل السحب باستخدام البطاقات الائتمانية داخل الكويت 70 مليون دينار، وفي الخارج 4 ملايين دينار وبإجمالي 74 مليون دينار. ويرجع السبب الى ضعف السحب باستخدام البطاقات الائتمانية الى ارتفاع الفائدة على السحب الكاش بهذه البطاقات وهو ما يجعل المتعاملين يتجنبون السحب باستخدامها.

البيان (بالمليون دينار)	قيم معاملات أجهزة نقاط البيع			قيم معاملات أجهزة السحب الآلي			الإجمالي
	في الداخل	في الخارج	المجموع	في الداخل	في الخارج	المجموع	
أكتوبر – ديسمبر2015							
بطاقات بنوك محلية	1878,9	169,8	2048,7	2602,4	93,9	2696,3	4745
بطاقات الائتمان (1)	122,4	115,3	237,7	64,9	4,5	69,4	307,1
بطاقات السحب المدينة (2)	1756,5	54,5	1811	2537,6	89,4	2626,9	4438
بطاقات بنوك أجنبية (3)	71,2	–	71,2	115,6	–	115,6	186,8
المجموع	1950,1	169,8	2119,9	2718	93,9	2811,9	4931,8
أكتوبر – ديسمبر2016							
بطاقات بنوك محلية	2050,8	183,9	2234,7	2620,1	85,2	2705,3	4940
بطاقات الائتمان (1)	145,4	124,2	269,7	70,6	4	74,7	344,3
بطاقات السحب المدينة (2)	1905,4	59,7	1965	2549,5	81,2	2630,6	4595,7
بطاقات بنوك أجنبية (3)	77,2	–	77,2	108,3	–	108,3	185,5
المجموع	2128	183,9	2311,9	2728,4	85,2	2813,6	5125,5

7,7٪ نمو بالإنفاق باستخدام البطاقات الائتمانية خارج الكويت

البطاقة المدينة

سجل الانفاق باستخدام البطاقة المصرفية العادية (البطاقة المدينة) خلال الربع الرابع من 2016، نحو 1,9 مليار دينار داخل الكويت، فيما بلغ الانفاق في الخارج 59 مليون دينار فقط. وشهد السحب الكاش باستخدام البطاقات المدينة نحو 2,5 مليار دينار داخل الكويت، فيما بلغ في الخارج 81 مليون دينار وبإجمالي 2,6 مليار دينار.

بطاقات البنوك الأجنبية

تستحوذ البطاقات المصرفية للبنوك الاجنبية في الكويت على نسبة ضئيلة من اجمالي الانفاق والسحب الكاش باستخدام البطاقات البلاستيكية داخل وخارج الكويت، حيث تبلغ 185 مليون دينار من إجمالي 5,1 مليارات دينار، فيما تبلغ حصة البنوك المحلية منها 4,9 مليارات دينار.

«بنك أوف أميركا»: الكويت تمتلك أقوى ميزانية وأكبر عجز.. خليجياً

محمود عيسى

قال بنك أوف أميركا ميريل لينش انه يحتفظ بتوصيته زيادة الوزن النسبي للدين الخارجي للكويت في المحافظ الاستثمارية، وهو ما يعكس زيادة هوامش ربحية أدوات الدخل الثابت وجاذبيتها للمستثمرين.

وقال البنك «في رأينا ان لدى الكويت واحدة من أقوى الميزانيات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي بفضل تدني الاقتراض الذي يعتبر منخفضا جدا، ولكنها بالمقابل تملك أصولا أجنبية كبيرة تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار الكويتية».

ولكن البنك قال إن العجز المالي (باستثناء دخل الاستثمار) يعتبر واحدا من بين أكبر العجوزات في دول التعاون، وربما ينطوي على إصدارات كبيرة ومتكررة للسندات الدولية.

وبالتالي فإن الإصلاحات المالية ضرورية للحد من الاختلالات ودعم تقليص علاوة المخاطر في المستقبل.

وأضاف بنك أوف أميركا أن لدى السلطات الكويتية خطة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة، وأيدت القيادة السياسية سقفا للعجز يتمثل في تخفيض نسبة العجز المالي غير النفطي من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 88٪ إلى 78٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وقال البنك إن من غير المرجح أن يسمح مجلس الأمة بإجراء تخفيض حاد أو تقديم تساهلات كبيرة، متوقعا في ضوء ذلك استمرار التوترات الهيكلية بين الحكومة ومجلس الأمة، بالإضافة إلى استمرار وتيرة الإصلاحات بصورة تدريجية وبطريقة لا تكون مربكة بوجه عام.

الاستدامة المالية.. في 10 نقاط

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي خلال الساعات الماضية تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح حول الاستدامة المالية للاقتصاد الكويتي ضمن مقابلته مع مجلة أرابيان بيزنس ويمكنك التعرف أكثر على مفهوم الاستدامة المالية من خلال النقاط العشر الاتية:

1. مصطلح الاستدامة المالية يتمثل في الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية في ظل ايراداتها المالية الحالية.
2. تعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل. ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات.
3. يلزم لضمان استمرار الاستدامة المالية للدول توافر القدرة القانونية والاقتصادية للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق الحالية، أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية.
4. يرتبط مصطلح الاستدامة المالية بمصطلح آخر يسمى الفجوة المالية، وتعرف الفجوة المالية باختصار على أنها الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية.
5. وتسعى الدول لتحقيق وضعية الاستدامة المالية لكي تتمكن من الاستدانة لتغطية العجز المالي بشروط ميسرة. ويؤدي فقدان الدول للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية ووضع ضوابط وشروط لاقتراضها.
6. ويمكن تحقيق الاستدامة المالية أيضا الدول من الحصول على التمويل اللازم للتوسع في الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات لمواطنيها. وتعكس الاستدامة المالية مستوى نجاح سياسات المالية العامة وتعطي ثقة للقطاع الخاص للاستثمار في البلدان التي تتمتع بها.
7. تعتبر معدلات الزيادة السريعة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي أكثر العوامل المؤثرة سلبا في استمرار تمتع الدول بالاستدامة المالية. وهناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستدامة المالية للدول ولعل أهمها معدلات الفائدة الحقيقية، ومعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقية، ومعدلات نمو النفقات والإيرادات.
8. الركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاديات العالمية بعد أزمة 2008 المالية دفع الحكومات الى تنفيذ خطط استثمارية توسعية في الانفاق من اجل تفادي حدوث كساد بالاسواق وتفادي الاضطرابات الداخلية التي يمكن ان تنشأ عن ذلك وهو ما ادى الى زيادة العجز في ميزانيات تلك الدول.
9. الاستدامة المالية تبنى على اساس من اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات اقتصادية متنوعة وليس قطاع واحد ويكون للاستثمار الاجنبي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في الاقتصاد وتمثل نسبة اكبر من الناتج المحلي الاجمالي.
10. هناك فارق بين الاستدامة المالية والتنمية المستدامة حيث تشير الاخيرة الى تحقيق نمو اقتصادي مع مراعاة ابعاد بيئية تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم اهدارها وتزداد لتشمل مراعاة ابعاد اجتماعية تشمل برامج حماية اجتماعية لمحدودي الدخل والمتأثرين سلبا بالنمو الاقتصادي السريع وسياساته.